السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1529

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Impact of Financial Crises on Accounting Operations: An Applied Study on Iraqi Joint-Stock Companies

أثر الأزمات المالية على العمليات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العراقية

م.م علي كريم خضير ابوزبيبه
Ali Kareem khudhair Abuzabiba
alik.abuzabiba@uokufa.edu.iq

م.د محمد صادق جبار المدني
Mohammed Sadeq Jappar
Mohammeds.Kadhim@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة

Abstract

This research examines how financial crises affect accounting practices in Iraqi joint-stock companies, focusing on accounting conservatism, accounting stress, and the accuracy of financial measurement and disclosure. Using financial data from periods before, during, and after crises, and applying models such as the Basu model and linear regression, the study finds that crises significantly increase accounting conservatism, with losses recognized more quickly during crisis periods. The results also show higher accounting stress, reflected in increased provisions and greater reliance on accounting estimates, alongside declining profits and liquidity. The study concludes that financial crises reduce the accuracy of financial measurement and disclosure, highlighting the need for greater transparency, improved accounting measurement tools, and enhanced professional training to ensure reliable financial reporting during periods of instability.

Keywords: Financial crises, accounting conservatism, accounting pressure, financial disclosure, sustainable development, Iraq.

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثير الأزمات المالية على العمليات المحاسبية في الشركات المساهمة العراقية، من خلال تحليل ثلاث محاور: التحفظ المحاسبي، الضغط المحاسبي، ودقة القياس والإفصاح المالي. اعتمد البحث على إطار نظري يوضح طبيعة الأزمات وانعكاساتها، ثم انتقل إلى تحليل بيانات فعلية قبل وأثناء وبعد الأزمة. استخدم نموذج Basuلقياس التحفظ المحاسبي، والانحدار الخطي لقياس الضغط المحاسبي. أظهرت النتائج ارتفاعًا معنويًا في التحفظ المحاسبي خلال الأزمات، واعترافًا أسرع بالخسائر. كما تبين وجود ضغط محاسبي واضح من خلال زيادة المخصصات والاعتماد على التقديرات. أظهرت التحليلات الوصفية تراجع الأرباح والسيولة، مما يعكس تبني سياسات أكثر تحفظًا. وأكد البحث أن الأزمات تؤثر أيضًا على دقة القياس والإفصاح، مما يستدعي تعزيز الشفافية وتطوير أدوات القياس والتدريب المهني للمحاسبين

الكلمات الرئيسية: الأزمات المالية، التحفظ المحاسبي، الضغط المحاسبي، الإفصاح المالي، التنمية المستدامة، العراق.

المقدمة

تُعد الأزمات المالية من أكثر العوامل المؤثرة في استقرار الشركات وقدرتها على الاستمرار، إذ تفرض هذه الأزمات تحديات جوهرية على البيئة الاقتصادية وتنعكس بشكل مباشر على جودة المعلومات المحاسبية ودقة القياس والإفصاح المالي. وفي ظل التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العراق، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة، أصبحت الشركات المساهمة تواجه ضغوطًا متزايدة في كيفية التعامل مع آثار الأزمات المالية على عملياتها المحاسبية، سواء من حيث الاعتراف بالخسائر، أو تقدير المخصصات، أو تقييم الأصول والالتزامات في بيئة تتسم بارتفاع مستوى عدم اليقين. ويبرز في هذا السياق دور التحفظ المحاسبي باعتباره أحد المبادئ الأساسية التي تلجأ إليها الشركات لتقليل المخاطر وتعزيز موثوقية التقارير المالية، إذ يهدف هذا المبدأ إلى الاعتراف بالخسائر المحتملة فور ظهورها، مقابل تأجيل الاعتراف بالأرباح حتى تتحقق فعليًا. كما يظهر مفهوم الضغط المحاسبي بوصفه استجابة عملية للأزمات، حيث تضطر الشركات إلى تعديل سياساتها المحاسبية وزيادة مستوى الحذر في التقديرات والمخصصات، بما يضمن تقديم معلومات مالية أكثر واقعية وملاءمة لاتخاذ القرار. وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر الأزمات المالية على العمليات المحاسبية في الشركات العراقية، من خلال تحليل مدى تأثير هذه الأزمات على تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي ومستوى الضغط المحاسبي، إضافة إلى تقييم انعكاساتها على دقة القياس والإفصاح المالي. وقد اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي يجمع بين الإطار النظري والتحليل التطبيقي للبيانات المالية الفعلية خلال فترة ما قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، باستخدام نماذج قياسية مثل نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي ونموذج الانحدار الخطي لقياس الضغط المحاسبي. وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يقدم تحليلًا علميًا وعمليًا لمدى تأثر السلوك المحاسبي بالأزمات المالية في العراق، ويسهم في توضيح كيفية استجابة الشركات لهذه الأزمات من خلال سياسات محاسبية أكثر تحفظًا وتشددًا، بما يعزز جودة التقارير المالية ويدعم استمرارية الشركات في بيئة اقتصادية مضطربة.

1. منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث: تشهد البيئة الاقتصادية العراقية تقلبات متكررة نتيجة الأزمات المالية، والتي تؤثر بشكل مباشر في استقرار الشركات وقدرتها على إعداد معلومات مالية دقيقة وموثوقة. وتتمثل أبرز مظاهر هذه الأزمات في انخفاض الإيرادات، تذبذب أسعار الصرف، وتراجع مستويات السيولة، مما يفرض تحديات كبيرة على المحاسبين والمدققين في كيفية القياس والإفصاح المحاسبي ضمن بيئة تتسم بعدم اليقين. وفي ظل هذه الظروف، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى تأثر العمليات المحاسبية بهذه الأزمات، خصوصًا في ما يتعلق بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تهدف إلى حماية مستخدمي القوائم المالية من المخاطر المحتملة. وتتمثل المشكلة البحثية في غياب الوضوح حول كيفية استجابة الشركات العراقية للأزمات المالية من خلال سياساتها المحاسبية، وبخاصة في ما يتعلق بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي، ومستوى الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية. كما أن هناك حاجة إلى تحليل العلاقة بين هذه الأزمات وبين دقة القياس والإفصاح المالي، لتحديد ما إذا كانت الشركات تعتمد سياسات محاسبية أكثر تحفظًا وتشددًا خلال فترات الأزمة. وعليه، تنبع مشكلة البحث من التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى تؤثر الأزمات المالية في العراق على العمليات المحاسبية، وبخاصة في تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي ومستوى الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية؟

ثانيـــا: هـــدف البحـــث: يهدف هذا البحث إلى تحليل وبيان أثر الأزمات المالية على العمليات المحاسبية في الشركات العراقية، وذلك من خلال دراسة مدى تأثير هذه الأزمات على:

- تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي كأداة لتقليل المخاطر وتعزيز موثوقية المعلومات المالية.
- مستوى الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية لمواجهة حالة عدم التأكد الناتجة عن الأزمات.
- دقة القياس والإفصاح المالي في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.
- ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية (المستثمرين، المقرضين، الجهات الرقابية) في البيانات المالية المقدمة خلال فترات الأزمات.
- تحديد الفجوات المحاسبية التي تكشفها الأزمات المالية واقتراح حلول عملية لتعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية العراقية.

ثالثا: أهمية البحث

- أهمية علمية:يسهم البحث في إثراء الأدبيات المحاسبية من خلال دراسة العلاقة بين الأزمات المالية والعمليات المحاسبية، وبخاصة مبدأ التحفظ والضغط المحاسبي، مما يضيف بعدًا جديدًا للبحوث المحاسبية في البيئة العراقية.
- أهمية عملية: يقدم البحث نتائج تطبيقية يمكن أن تساعد الشركات العراقية على تحسين أساليب القياس والإفصاح المالي في ظل الأزمات، بما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية.
- أهمية مهنية: يوضح البحث الدور الحيوي للمحاسبين والمدققين في التعامل مع الأزمات المالية، ويبرز الحاجة إلى تطوير مهاراتهم في إدارة المخاطر والالتزام بالمعايير الدولية.
- أهمية اقتصادية: يساهم البحث في تعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية الصادرة عن الشركات العراقية، مما يدعم استقرار الأسواق المالية ويقلل من آثار الأزمات.
- أهمية وطنية: يبرز البحث الحاجة إلى تطوير السياسات المحاسبية والرقابية في العراق بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية المتقلبة، ويساعد صناع القرار على وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لمواجهة الأزمات المالية.

رابعا: فرضية البحث: يستند البحث الى فرضيتين رئيسيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية وزيادة تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية.

الفرضية الثانية: تؤثر الأزمات المالية بشكل معنوي على مستوى الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية في الشركات العراقية.

خامسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث: تمتد الحدود الزمانية لهذا البحث من عام2016 إلى عام 2022، وهي فترة تم اختيارها بعناية لتغطية ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة ما قبل الأزمة، ومرحلة الأزمة، ومرحلة ما بعد الأزمة. وقد تم تحليل البيانات المالية السنوية للشركات المساهمة العراقية خلال هذه السنوات لتحديد أثر الأزمات المالية على العمليات المحاسبية، وبخاصة في ما يتعلق بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي ومستوى الضغط المحاسبي.

أما الحدود المكانية، فقد اقتصر البحث على الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، نظرًا لتوفر بياناتها المالية المنشورة، ولأنها تمثل بيئة تنظيمية موحدة تخضع لمعايير الإفصاح المحاسبي المعتمدة محليًا. وقد شملت العينة شركات من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الصناعي والخدمي والمصرفي، لضمان تنوع النتائج وعموميتها.

سادسا: المتغيرات الرئيسة في البحث

الجدول رقم (1): يوضح المتغيرات الرئيسة في البحث

نوع المتغير	اسم المتغير	التوصيف
مستقل	الأزمات المالية	تمثل الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تؤثر في بيئة الشركات
تابع	التحفظ المحاسبي	مدى سرعة الاعتراف بالخسائر مقارنة بالأرباح في القوائم المالية
تابع	الضغط المحاسبي	مستوى التشدد في التقديرات والمخصصات المحاسبية خلال الأزمات
تابع ثانوي	دقة القياس والإفصاح المالي	جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين في ظل الأزمات

الجدول من اعداد الباحثين

الشكل رقم (1) مخطط فرضي

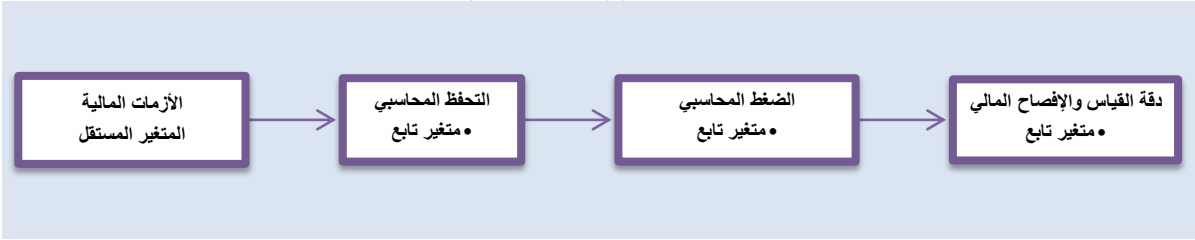

الشكل من اعداد الباحثين

المحور الاول : الجانب النظري

أولا: مفهوم الأزمات المالية : تُعرّف الأزمة المالية بأنها حالة من الاضطراب الاقتصادي الحاد تؤدي إلى انهيار الأسواق المالية، انخفاض السيولة، وتراجع الثقة بين المتعاملين.

من أبرز أسبابها: تقلب أسعار النفط والسلع الأساسية، التضخم المفرط أو الانكماش الاقتصادي ضعف السياسات النقدية والمالية، سوء الإدارة المالية والفساد المؤسسي. الأزمات المالية ليست مجرد أحداث اقتصادية، بل هي ظاهرة معقدة تؤثر على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي. (Maiyo et al., 2025)

ثانيا: مؤشرات الأزمات المالية: انخفاض حاد في أسعار الأسهم والسندات، إفلاس البنوك أو المؤسسات المالية الكبرى، تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الركود الاقتصادي، فقدان الثقة بالعملة الوطنية. (Abuzabiba et al., 2024)

ثالثا: أثر الأزمات المالية: تؤدي إلى إفلاس الحكومات أو المؤسسات، كما حدث في أزمات تاريخية مثل الإفلاس الإسباني عام 1559 أو الأزمة العالمية عام 2008، تضعف قدرة الشركات على الاستمرار، وتؤثر على المحاسبة المالية من خلال الحاجة إلى إعادة تقييم الأصول، زيادة الإفصاح، وتطبيق التحفظ المحاسبي. (Ko et al., 2025)

رابعا: آثار الأزمات على الاقتصاد والمجتمع

• **الآثار الاقتصادية:** الأزمات المالية تُلقي بظلالها الثقيلة على الاقتصاد الوطني، إذ تؤدي إلى حالة من الركود نتيجة تراجع الاستثمارات وانخفاض الإنتاج. فعندما تنهار الأسواق المالية وتنخفض أسعار الأسهم والسندات، يخسر المستثمرون جزءًا كبيرًا من رؤوس أموالهم، مما يضعف قدرتهم على ضخ المزيد من الاستثمارات. كما تتأثر البنوك بشكل مباشر، حيث تتراجع السيولة النقدية لديها وتصبح عاجزة عن الإقراض، وهو ما ينعكس سلبًا على الشركات التي تعتمد على التمويل المصرفي لاستمرار أنشطتها. وفي ظل هذه الظروف، ترتفع معدلات البطالة بسبب إفلاس بعض المؤسسات أو تقليص حجم أعمالها، كما تتراجع الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض الضرائب والرسوم، مما يضعف قدرة الدولة على تمويل مشاريعها التنموية. كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة المديونية العامة والخاصة حيث تلجأ الحكومات والشركات إلى الاقتراض لمواجهة العجز، وهو ما يفاقم الأزمة على المدى الطويل. (Wang, 2024)

• **الآثـار الاجتماعيـة:** لا تقتصر آثار الأزمات المالية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره. فمع تراجع الدخول وارتفاع الأسعار، ينخفض مستوى المعيشة لدى الأفراد وتزداد معدلات الفقر نتيجة فقدان الوظائف وتراجع الخدمات الأساسية. هذا الوضع يولّد حالة من القلق وعدم الاستقرار الاجتماعي، حيث قد تظهر احتجاجات أو اضطرابات نتيجة فقدان الثقة بالمؤسسات الاقتصادية والمالية. كما أن الأزمات المالية تؤدي إلى ضعف الثقة بالبنوك والشركات وحتى بالحكومة، إذ يشعر المواطنون أن هذه المؤسسات لم تتمكن من إدارة الأزمة بشكل فعال. وفي بعض الحالات، يلجأ الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل خارج البلاد، بينما يعاني آخرون من آثار نفسية مثل القلق والاكتئاب بسبب فقدان الأمن الاقتصادي. وهكذا، فإن الأزمات المالية لا تضرب الاقتصاد فقط، بل تهدد النسيج الاجتماعي وتضعف استقرار المجتمع ككل(Ko etal.,2025)

خامسا: مفهـوم المحاسـبة الماليـة: المحاسبة المالية هي النظام الذي يهدف إلى تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية وإعداد القوائم المالية التي تعكس المركز المالي للشركة. دورها الأساسي هو توفير معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين، المقرضين، والإدارة العليا. في ظل الأزمات، تصبح المحاسبة المالية أداة حيوية لقياس الخسائر وتوضيح الوضع المالي الحقيقي للشركات.(Chenetal.,2025)

سادسا: العلاقة بين الأزمات المالية والمحاسبة: تؤدي الأزمات المالية إلى تحديات محاسبية مثل: إعادة تقييم الأصول والالتزامات. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، الحاجة إلى الإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر، الأزمات تكشف نقاط ضعف في الأنظمة المحاسبية، وتزيد من احتمالية التلاعب أو إخفاء المعلومات المالية. في المقابل، يمكن للمحاسبة المالية أن تكون أداة للتقليل من آثار الأزمات عبر تطبيق مبادئ مثل التحفظ المحاسبي والشفافية في الإفصاح. (Maiyoetal.,2025)

سابعا: دراسات سابقة

الجدول رقم(2) الدراسات السابقة

اسم الباحث والسنة	عنوان الدراسة	المستخلص	الاستنتاجات
السيد أحمد محمود فوده (2016)	أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية	تناولت الدراسة أثر الأزمات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية باستخدام نموذج Basu، وأظهرت أن الأزمات تزيد من سرعة الاعتراف بالخسائر.	الأزمات المالية تعزز التحفظ المحاسبي وتؤثر في تفسير أسعار الأسهم.
بوهلة هاجر (2017)	علاقة الأزمات المالية بالمحاسبة – دراسة تحليلية	ركزت الدراسة على العلاقة بين الأزمات المالية والممارسات المحاسبية، وأشارت إلى أن ضعف الإفصاح والشفافية ساهم في نشوء الأزمات.	ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح لتقليل أثر الأزمات على المحاسبة.
رباب حمدي جميل وعبدالعزيز محسن الهجان (2023)	أثر تقارب معايير المحاسبة على العلاقة بين ضغط النظراء والغش المحاسبي	درست العلاقة بين ضغط الأداء والغش المحاسبي في القوائم المالية لشركات مصرية، وأظهرت أن الضغط قد يدفع للتلاعب.	الضغط المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات غير سليمة في الإفصاح المالي.
وليد حمدان عزام (2024)	أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي – دراسة ميدانية في العراق	حللت الدراسة دور الحوكمة الداخلية (مجلس الإدارة، لجان التدقيق) في تعزيز جودة الإفصاح المالي في الشركات العراقية.	الحوكمة تعزز دقة الإفصاح وتقلل من مخاطر الأزمات المالية.
أزهار سعدي حاتم (2024)	تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفق IFRS 7 على جودة التقارير المالية	تناولت الإفصاح المالي في المصارف العراقية وفق معيار IFRS 7، وأظهرت أن الإفصاح يعزز جودة التقارير ويزيد ثقة المستثمرين.	الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة يحسن جودة التقارير المالية.
دراسة ماجستير – شبكة المحاسبين العرب (2021)	أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية	ركزت على تفسير أسعار الأسهم في ظل الأزمات ومدى تأثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية.	الأزمات تؤثر في العلاقة بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية للمعلومات المالية.

الجدول من اعداد الباحثين

ثامنا: الأزمات المالية كمؤثر على المحاسبة

• زيادة الحاجة إلى التحفظ المحاسبي: في ظل الأزمات، تلجأ الشركات إلى تطبيق مبدأ التحفظ لتجنب المبالغة في الأرباح أو إخفاء الخسائر.

• إعادة تقييم الأصول والالتزامات: الأزمات تؤدي إلى تقلبات في أسعار السوق، مما يفرض على

المحاسبين إعادة تقدير القيم العادلة للأصول.

- تعزيز الإفصاح المالي: المستثمرون والمقرضون يطالبون بمزيد من الشفافية أثناء الأزمات، مما يضغط على الشركات لتقديم معلومات أوضح وأكثر تفصيلًا.
- زيادة الضغط المحاسبي: الأزمات تفرض على المحاسبين استخدام أساليب أكثر صرامة في القياس والمراجعة لمواجهة حالة عدم التأكد. (Jappar et al., 2025)

تاسعا: المحاسبة كمسبب أو محفز للأزمات

- بعض الدراسات تشير إلى أن الممارسات المحاسبية غير الشفافة أو التلاعب بالأرقام قد تكون سببًا في نشوء الأزمات المالية، كما حدث في أزمة شركة "إنرون" وأزمة الرهن العقاري عام 2008.
- ضعف الالتزام بالمعايير الدولية أو غياب الرقابة المحاسبية يسهم في تضخيم المخاطر المالية.
- الإفصاح غير الكافي يؤدي إلى فقدان الثقة بالمعلومات المالية، مما يسرّع من انهيار الأسواق. (Zabiba et al., 2024)

عاشرا: دور المحاسبة المالية في توفير معلومات دقيقة وموثوقة: المحاسبة المالية ليست مجرد عملية لتسجيل الأرقام أو إعداد القوائم، بل هي نظام متكامل يهدف إلى تقديم صورة واقعية وشفافة عن الوضع المالي للشركات. هذا الدور يصبح أكثر أهمية في فترات الأزمات المالية، حيث يحتاج المستثمرون والمقرضون والإدارة العليا إلى معلومات دقيقة تساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة. فعندما تكون البيانات المحاسبية دقيقة وموثوقة، فإنها تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة، وتمنع المبالغة في الأرباح أو إخفاء الخسائر. هذا يعزز الثقة بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، مثل المساهمين البنوك، والجهات الرقابية. كما أن الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة يجعل هذه المعلومات قابلة للمقارنة بين الشركات والدول، مما يزيد من مصداقيتها على المستوى العالمي. إضافة إلى ذلك، فإن المحاسبة المالية تساعد الإدارة على تقييم المخاطر وتحديد الفرص الاستثمارية، خاصة في ظل الأزمات التي تتسم بعدم اليقين. فهي تقدم أدوات قياس وإفصاح تمكن من مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتحد من فرص التلاعب أو التضليل المالي. وبذلك تصبح المحاسبة المالية أداة استراتيجية لا غنى عنها لضمان استمرارية الشركات وتعزيز ثقة المجتمع الاقتصادي بها. (Eriotis, 2024)

احد عشر: أثر الأزمات على مهنة المحاسبة

- الأزمات المالية العالمية جعلت مهنة المحاسبة عرضة للانتقاد، حيث اتهمت بأنها لم تكشف مبكرًا عن المخاطر أو ساهمت في إخفاء الحقائق.
- هذا دفع إلى تطوير معايير جديدة مثل قانون "ساربنز أوكسلي" في الولايات المتحدة، الذي شدد على الإفصاح والرقابة الداخلية.
- في العراق، الأزمات المالية كشفت الحاجة إلى تطوير السياسات المحاسبية والرقابية بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية المحلية. (Maiyo et al., 2025)

اثنا عشر: العلاقة التبادلية: يمكن القول إن العلاقة بين الأزمات المالية والمحاسبة هي علاقة تأثير وتأثر: الأزمات تدفع المحاسبة إلى مزيد من التحفظ والشفافية. والمحاسبة، إذا كانت ضعيفة أو غير شفافة، قد تكون سببًا في تفاقم الأزمة. (Quoc et al., 2025)

ثلاثة عشر: مبدأ التحفظ المحاسبي: التحفظ المحاسبي يعني إظهار الخسائر المحتملة فورًا وعدم الاعتراف بالأرباح إلا عند تحققها فعليًا، في ظل الأزمات، يكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة لأنه: يقلل من المبالغة في الأرباح، يعزز ثقة المستثمرين والمقرضين. يساعد في تقديم صورة أكثر واقعية عن الوضع المالي للشركة. (Canavire-Bacarreza et al., 2025)

- **الضغط المحاسبي:** الضغط المحاسبي هو استخدام أساليب محاسبية محافظة أو صارمة لمواجهة

حالة عدم التأكد الناتجة عن الأزمات، يُستخدم كوسيلة للبقاء وضمان استمرارية الشركات، حيث يساعد على: تحسين الرقابة الداخلية، تقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية، تعزيز مصداقية القوائم المالية. (Quoc et al., 2025)

• **الإفصاح المالي في ظل الأزمات:** الإفصاح المالي هو عملية تقديم معلومات واضحة وشفافة عن الأداء المالي للشركة. في الأزمات، يزداد الطلب على الإفصاح، لكن بعض الشركات قد تلجأ إلى إخفاء الخسائر أو التلاعب بالأرقام. لذلك، يصبح الإفصاح الشفاف ضرورة لتعزيز الثقة وحماية المستثمرين. (Ko et al., 2025)

• **أهمية الإفصاح المالي:** الإفصاح المالي يُعد من أهم وظائف المحاسبة، فهو لا يقتصر.على عرض الأرقام في القوائم المالية، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم صورة شاملة وشفافة عن الوضع المالي للشركة. عندما تقوم الشركات بالإفصاح بشكل واضح عن نتائج أعمالها، التزاماتها، ومخاطرها، فإنها تمنح المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية القدرة على تقييم أدائها واتخاذ قرارات رشيدة. في فترات الأزمات المالية، تزداد أهمية الإفصاح لأنه يخفف من حالة عدم اليقين، ويمنع انتشار الشائعات أو المعلومات المضللة التي قد تؤدي إلى فقدان الثقة بالأسواق. كما أن الإفصاح الشفاف يعزز الالتزام بالمعايير الدولية ويجعل المعلومات قابلة للمقارنة بين الشركات والدول، وهو ما يرفع من مصداقية البيانات المالية ويحد من فرص التلاعب أو إخفاء الخسائر. (Sun et al., 2024)

• **أهمية التحفظ المحاسبي:** أما التحفظ المحاسبي، فهو مبدأ أساسي يقوم على الحذر في تسجيل العمليات المالية، بحيث يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة فورًا، بينما لا يتم الاعتراف بالأرباح إلا عند تحققها فعليًا. هذا المبدأ يكتسب أهمية خاصة في ظل الأزمات المالية، لأنه يحمي مستخدمي المعلومات من التقديرات المتفائلة التي قد تعكس صورة غير واقعية عن أداء الشركة. فالتحفظ يجعل القوائم المالية أكثر موضوعية وواقعية، ويعزز ثقة المستثمرين والمقرضين بها. كما أنه يقلل من المخاطر المرتبطة بالمبالغة في الأرباح أو الأصول، ويضمن أن القرارات الاستثمارية تُبنى على بيانات دقيقة. وبذلك، يُعد التحفظ المحاسبي وسيلة لحماية أصحاب المصلحة وضمان استمرارية الشركات في بيئة اقتصادية مليئة بالتقلبات. (Eriotis,2024) ويرى الباحث إن الإفصاح المالي والتحفظ المحاسبي يشكلان معًا ركيزتين أساسيتين لضمان الشفافية والموثوقية في التقارير المالية. فالإفصاح يوضح الحقائق ويعزز الثقة، بينما التحفظ يحمي من التقديرات المتفائلة ويقدم صورة واقعية عن الأداء المالي. وفي ظل الأزمات المالية، يصبح الالتزام بهما ضرورة لضمان استقرار الأسواق وحماية مصالح جميع الأطراف.

• **تأثير الأزمات على القياس المحاسبي:** القياس المحاسبي هو عملية تحديد القيمة المالية للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. في الظروف الطبيعية، يعتمد القياس على قيم مستقرة نسبيًا، لكن عند حدوث الأزمات المالية تتغير الصورة بشكل كبير. فالأزمات تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة للأصول مثل العقارات والأسهم والأدوات المالية، مما يفرض على الشركات إعادة تقييم هذه الأصول بشكل دوري. كما أن حالة عدم اليقين تجعل من الصعب تحديد القيمة الحقيقية، خاصة للأصول المرتبطة بالأسواق المالية المتقلبة. لذلك، يلجأ المحاسبون إلى التحفظ المحاسبي كإجراء وقائي، حيث يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة فورًا وعدم الاعتراف بالأرباح إلا عند تحققها فعليًا. هذا التحفظ يضمن أن القوائم المالية تعكس صورة أكثر واقعية، لكنه في الوقت نفسه قد يؤدي إلى تقليل الأرباح المعلنة بشكل كبير. كذلك، الأزمات تكشف عن التزامات جديدة أو تزيد من احتمالية عدم السداد، مما يتطلب إعادة تقدير الديون والمخصصات بشكل أكثر دقة. (Sun et al., 2024)

• **تأثير الأزمات على الإفصاح المالي:** الإفصاح المالي هو عملية تقديم معلومات واضحة وشفافة

عن الوضع المالي للشركة. في ظل الأزمات، يصبح الإفصاح أكثر أهمية لأنه يخفف من حالة عدم اليقين ويعزز ثقة المستثمرين والمقرضين. الأزمات تدفع الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح، بحيث تقدم تفاصيل إضافية عن المخاطر التي تواجهها مثل مخاطر السيولة أو تقلب أسعار الصرف. كما يصبح من الضروري الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وإعادة التقييم، حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم كيفية إعدادها. وفي حال غياب الإفصاح الكافي، يفقد المستثمرون الثقة بالشركة، مما يؤدي إلى انسحاب رؤوس الأموال وتفاقم الأزمة. لذلك، الالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح مثل(IFRS)يصبح ضرورة لضمان المصداقية والمقارنة بين الشركات. (Eriotis, 2024)

• **الأزمة المالية العالمية:** الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008 تُعد من أخطر الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث. بدأت شرارتها في الولايات المتحدة بسبب التوسع في قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، حيث منحت البنوك قروضًا لعملاء غير قادرين على السداد، ثم جرى تحويل هذه القروض إلى أدوات مالية معقدة بيعت في الأسواق العالمية. ومع ارتفاع معدلات التعثر، انهارت هذه الأدوات، مما أدى إلى أزمة سيولة حادة وانهيار مؤسسات مالية كبرى مثل بنك "ليمان براذرز." من الناحية المحاسبية، كشفت الأزمة عن ضعف القياس المحاسبي للقيمة العادلة للأصول المالية، حيث لم تعكس القوائم المالية المخاطر الحقيقية المرتبطة بهذه الأدوات. كما أبرزت الحاجة إلى مزيد من الإفصاح المالي حول المخاطر والسياسات المحاسبية المستخدمة. ونتيجة لذلك، تم تطوير معايير محاسبية أكثر صرامة، وزاد التركيز على الشفافية والرقابة الداخلية. شهد العالم خلال العقد الأخير سلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر في استقرار الشركات والأسواق، وكان لها انعكاسات واضحة على السياسات المحاسبية المتبعة. فإلى جانب أزمة 2018 التي ارتبطت بتقلبات أسعار النفط والركود في بعض الأسواق الناشئة، برزت أزمة الديون العالمية في عام 2019 نتيجة ارتفاع مستويات الاقتراض السيادي، ثم جاءت أزمة جائحة كورونا عام 2020 التي تسببت في انهيار سلاسل التوريد وتراجع حاد في الإيرادات والسيولة، وأعقبها أزمة الطاقة والتضخم الممتدة من 2020 إلى 2022، والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وتذبذب أسعار الصرف في العديد من الدول، ومنها العراق. وقد انعكست هذه الأزمات مجتمعة على البيئة المحاسبية، حيث دفعت الشركات إلى تبني سياسات أكثر تحفظًا وتشددًا في القياس والإفصاح، وزادت من مستوى الضغط المحاسبي في إعداد القوائم المالية. ومن هنا، فإن دراسة أثر الأزمات المالية على العمليات المحاسبية في الشركات العراقية خلال الفترة من 2016 إلى 2022 تكتسب أهمية خاصة، كونها تغطي مراحل متعددة من الأزمات العالمية والمحلية، وتسمح بتحليل التغيرات في السلوك المحاسبي عبر الزمن. (Eichholz et al.,2024)

• **فضيحة شركة إنرون (2001):** شركة إنرون الأمريكية كانت تُعتبر نموذجًا للنجاح والابتكار في قطاع الطاقة، لكنها انهارت فجأة عام 2001 بسبب فضيحة محاسبية ضخمة. فقد لجأت الإدارة إلى إخفاء مليارات الدولارات من الديون عبر إنشاء شركات وهمية ومعاملات مالية معقدة، بينما أظهرت القوائم المالية أرباحًا غير حقيقية. هذه الممارسات أدت إلى فقدان الثقة بالشركة، وانهيارها بالكامل، كما تسببت في سقوط شركة التدقيق "آرثر آندرسن" التي تورطت في التغطية على التلاعب المحاسبي. من الناحية المحاسبية، كشفت الفضيحة عن خطورة ضعف الإفصاح المالي والتلاعب بالأرقام، وأدت إلى صدور قانون "ساربنز أوكسلي" عام 2002، الذي شدد على الإفصاح والرقابة الداخلية، وأعاد النظر في دور المدققين والمحاسبين. (Eichholz et al., 2024)

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

أولا: مجتمع وعينة البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي في هذا البحث لملاءمتهما لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر الأزمات المالية على العمليات المحاسبية في

الشركات المساهمة العراقية، وبشكل خاص على مستوى تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي و الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية. وقد تم توظيف الأدبيات النظرية المتعلقة بالأزمات المالية والسلوك المحاسبي، إضافة إلى مراجعة منهجية للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحفظ والضغط المحاسبي في بيئات تتعرض لعدم الاستقرار الاقتصادي. أما الجانب التطبيقي، فقد اعتمد على تحليل بيانات مالية فعلية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على مؤشرات مالية رئيسة خلال ثلاث مراحل زمنية: قبل الأزمة، أثناء الأزمة، وبعدها. وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية، مثل الإحصاء الوصفي، وتحليل الاتجاهات الزمنية، ونموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي، ونموذج الانحدار الخطي لقياس أثر الأزمات على مستوى الضغط المحاسبي. وقد ساهم هذا المنهج في اختبار فرضيات البحث بدقة، والوصول إلى نتائج كمية تعكس طبيعة تأثير الأزمات المالية على السلوك المحاسبي للشركات العراقية، ومن ثم تقديم توصيات عملية تستند إلى الأدلة التحليلية المستخلصة من البيانات. اعتمد البحث في جانبه العملي على بيانات مالية منشورة لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من 2016 إلى 2022. وقد شملت العينة مجموعة من الشركات التي تمثل قطاعات مختلفة لضمان شمولية النتائج، ومن أبرزها:

- القطاع المصرفي: مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي.
- القطاع الصناعي:شركة بغداد للمشروبات الغازية، شركة الصناعات الكهربائية، شركة الزيوت النباتية.
- القطاع الخدمي :شركة الفنادق والسياحة العراقية، شركة النقل البري.
- القطاع الزراعي :شركة المنتجات الزراعية.

وقد تم اختيار هذه الشركات بناءً على توفر بياناتها المالية السنوية المنشورة، واستمرارية إدراجها في السوق خلال فترة الدراسة، مما يتيح إمكانية تتبع أثر الأزمات المالية على سياساتها المحاسبية عبر الزمن.

ثانيا: البيانات المالية لعينة البحث

الجدول رقم (2): تطور صافي الربح قبل وأثناء وبعد الأزمة (مليون دينار)

السنة	قبل الأزمة	أثناء الأزمة	بعد الأزمة
2016	12.4	–	–
2017	14.1	–	–
2018	15.3	–	–
2019	–	10.8	–
2020	–	7.2	–
2021	–	9.1	–
2022	–	–	13.6

الجدول من اعداد الباحثين

يعكس الجدول التطور الزمني لأداء الشركات خلال فترة الدراسة، حيث تظهر السنوات الثلاث الأولى قبل الأزمة حالة من الاستقرار والنمو التدريجي. فقد ارتفع المؤشر من 12.4 في عام 2016 إلى 14.1 في عام 2017، ثم إلى 15.3 في عام 2018، وهو ما يشير إلى بيئة اقتصادية مستقرة نسبيًا وقدرة الشركات على تحقيق أرباح متزايدة دون وجود ضغوط مالية أو محاسبية كبيرة. هذا الارتفاع المتواصل يمثل الأساس الذي يمكن مقارنة تأثير الأزمة عليه لاحقًا. ومع بداية عام 2019 تبدأ آثار الأزمة بالظهور، إذ ينخفض المؤشر إلى 10.8 بعد أن كان 15.3 في العام السابق، وهو انخفاض واضح يعكس بداية تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى عدم اليقين. ويصل التأثير إلى ذروته في عام 2020، حيث يسجل المؤشر أدنى قيمة له عند 7.2، وهو ما يعبر عن مرحلة شديدة من الضغوط المالية التي واجهتها الشركات، سواء نتيجة انخفاض الإيرادات أو زيادة التكاليف أو ارتفاع المخصصات. في هذه المرحلة تحديدًا يزداد تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي، إذ تلجأ الشركات إلى الاعتراف بالخسائر المحتملة ورفع تقديرات المخصصات لمواجهة المخاطر. وفي عام 2021 يظهر

تحسن نسبي في الأداء، حيث يرتفع المؤشر إلى 9.1، وهو ارتفاع يعكس بداية تعافي الشركات من آثار الأزمة، رغم استمرار بعض الضغوط المحاسبية. هذا التحسن يشير إلى قدرة الشركات على التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة، مع استمرارها في تطبيق سياسات محاسبية حذرة ولكن بدرجة أقل من العام السابق. أما في عام 2022، وهو العام الذي يمثل مرحلة ما بعد الأزمة، فيرتفع المؤشر إلى 13.6، وهو مستوى قريب جدًا من متوسط ما قبل الأزمة. هذا الارتفاع الكبير مقارنة بذروة الأزمة يدل على تعافٍ واضح في الأداء المالي وتحسن في البيئة الاقتصادية، مع بقاء درجة من التحفظ المحاسبي ولكن بشكل متوازن وأكثر استقرارًا. وبذلك يظهر الجدول بوضوح أن الأزمة المالية كان لها تأثير مباشر على أداء الشركات، حيث تراجعت المؤشرات بشكل حاد خلال سنوات الأزمة ثم بدأت بالتحسن تدريجيًا بعد انتهائها. كما يعكس الجدول العلاقة بين الأزمات المالية وزيادة التحفظ المحاسبي من جهة، وارتفاع الضغط المحاسبي من جهة أخرى، وهو ما يدعم فرضيات البحث بشكل عملي وواقعي.

ثالثا: المؤشرات المالية المرتبطة بالضغط المحاسبي

الجدول رقم (3): نسب السيولة الجارية خلال فترة الدراسة

السنة	نسبة السيولة
2016	1.9
2017	2.1
2018	2.3
2019	1.7
2020	1.3
2021	1.5
2022	1.8

الجدول من اعداد الباحثين

يعكس هذا الجدول التطور الزمني لنسبة السيولة لدى الشركات خلال فترة الدراسة، ويُظهر بوضوح كيف تأثرت قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل تحت تأثير الأزمة المالية. ففي السنوات الثلاث الأولى (2016–2018) ترتفع نسبة السيولة تدريجيًا من 1.9 إلى 2.1 ثم إلى 2.3، وهو اتجاه يعكس حالة من الاستقرار المالي ووفرة نسبيّة في النقد المتاح، مما يشير إلى قدرة مريحة لدى الشركات على تغطية التزاماتها الجارية دون ضغوط تُذكر. هذا الارتفاع المتواصل يعكس بيئة تشغيلية مستقرة، ومستوى منخفضًا من المخاطر، وعدم وجود حاجة ملحّة لزيادة المخصصات أو تعديل التقديرات المحاسبية، وهو ما يتوافق مع سلوك محاسبي أقل تحفظًا في الفترات المستقرة. ومع دخول عام 2019 تبدأ آثار الأزمة بالظهور، إذ تنخفض نسبة السيولة إلى 1.7 بعد أن كانت 2.3 في العام السابق. هذا الانخفاض يمثل أول إشارة إلى تراجع قدرة الشركات على توفير النقد الكافي لتغطية التزاماتها، ويعكس بداية الضغوط المالية الناتجة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي. ويصل التأثير إلى ذروته في عام 2020، حيث تهبط نسبة السيولة إلى 1.3، وهو أدنى مستوى خلال فترة الدراسة. هذا التراجع الحاد يشير إلى أن الشركات واجهت صعوبات كبيرة في إدارة النقد، سواء بسبب انخفاض الإيرادات أو ارتفاع التكاليف أو زيادة المخصصات، وهو ما يدفع عادة إلى تطبيق مستويات أعلى من التحفظ المحاسبي لمواجهة حالة عدم اليقين. وفي عام 2021 ترتفع نسبة السيولة إلى 1.5، وهو تحسن نسبي مقارنة بعام 2020، لكنه ما يزال أقل من مستويات ما قبل الأزمة. هذا الارتفاع يعكس بداية تعافي الشركات من الضغوط المالية، وقدرتها على تحسين إدارة مواردها النقدية، مع استمرار الحاجة إلى سياسات محاسبية حذرة ولكن بدرجة أقل من العام السابق. أما في عام 2022، فتصل نسبة السيولة إلى 1.8، وهو مستوى قريب من مستويات ما قبل الأزمة، مما يدل على تعافٍ واضح في قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحسن في البيئة التشغيلية، وانخفاض تدريجي في مستوى الضغط المحاسبي. وبذلك يُظهر الجدول أن الأزمة المالية كان لها تأثير مباشر على السيولة، حيث تراجعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة ثم بدأت بالتحسن تدريجيًا بعد انتهائها. هذا

النمط يعكس العلاقة بين الأزمات المالية وارتفاع الضغط المحاسبي، إذ تضطر الشركات خلال فترات الانكماش إلى زيادة المخصصات وتطبيق سياسات أكثر تحفظًا، بينما تعود تدريجيًا إلى مستويات أكثر استقرارًا مع تحسن الظروف الاقتصادية.

الجدول رقم (4): نسبة المخصصات إلى إجمالي الأصول (مؤشر الضغط المحاسبي)

السنة	النسبة
2016	3.10%
2017	3.40%
2018	3.60%
2019	4.80%
2020	6.20%
2021	5.70%
2022	4.10%

الجدول من اعداد الباحثين

يعكس هذا الجدول التطور الزمني لنسبة المخصصات إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة، وهو مؤشر مباشر على مستوى الضغط المحاسبي الذي تواجهه الشركات، ومدى لجوئها إلى سياسات التحفظ المحاسبي في مواجهة الأزمات المالية. ويُظهر الجدول بوضوح كيف تغيّر هذا المؤشر عبر السنوات، وكيف ارتفع بشكل ملحوظ خلال فترة الأزمة، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي مع تحسن الظروف الاقتصادية. في السنوات الثلاث الأولى (2016–2018) تراوح النسبة بين 3.10% و3.60%، وهي مستويات منخفضة نسبيًا تعكس حالة من الاستقرار المالي وعدم وجود ضغوط كبيرة تدفع الشركات إلى زيادة المخصصات. هذا الارتفاع الطفيف والمتدرج يشير إلى أن الشركات كانت تعمل في بيئة اقتصادية مستقرة، وأن تقديراتها للمخاطر كانت ضمن الحدود الطبيعية، مما يعني أن مستوى التحفظ المحاسبي كان معتدلًا ومتوافقًا مع الممارسات المحاسبية الاعتيادية. ومع دخول عام 2019 ترتفع النسبة إلى 4.80%، وهو ارتفاع واضح مقارنة بالسنوات السابقة، ويُعد أول مؤشر على بداية تأثر الشركات بالأزمة المالية. هذا الارتفاع يعكس زيادة في تقديرات المخاطر، سواء المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها أو انخفاض قيمة الأصول أو الالتزامات المحتملة. ويُظهر هذا التغير أن الشركات بدأت تتجه نحو سياسات أكثر تحفظًا في مواجهة حالة عدم اليقين. ويصل التأثير إلى ذروته في عام 2020، حيث ترتفع النسبة إلى 6.20%، وهو أعلى مستوى خلال فترة الدراسة. هذا الارتفاع الحاد يعكس حجم الضغوط المالية التي واجهتها الشركات خلال الأزمة، ويشير إلى أن الإدارة المحاسبية اضطرت إلى تعزيز المخصصات بشكل كبير لمواجهة المخاطر المتزايدة. في هذه المرحلة يكون الضغط المحاسبي في أعلى مستوياته، إذ تتخذ الشركات قرارات محاسبية أكثر تشددًا لحماية نفسها من الخسائر المحتملة، وهو ما يتوافق مع السلوك المتوقع في فترات الأزمات. وفي عام 2021 تنخفض النسبة إلى 5.70%، وهو انخفاض نسبي مقارنة بذروة الأزمة، لكنه ما يزال أعلى من مستويات ما قبل الأزمة. هذا الانخفاض يعكس بداية التعافي التدريجي، حيث بدأت الشركات تستعيد جزءًا من استقرارها المالي، لكنها ما تزال تتبنى سياسات محاسبية حذرة بسبب استمرار بعض آثار الأزمة. ويُظهر هذا التراجع أن الشركات بدأت تخفف من تقديراتها المتشائمة، لكنها لم تعد بعد إلى مستويات الثقة الكاملة. أما في عام 2022، فتصل النسبة إلى 4.10%، وهو مستوى قريب من مستويات ما قبل الأزمة، مما يدل على تحسن واضح في البيئة الاقتصادية وانخفاض الضغوط المالية. هذا الانخفاض يعكس تراجع الحاجة إلى المخصصات المرتفعة، وعودة الشركات تدريجيًا إلى سياسات محاسبية أكثر توازنًا، مع استمرار درجة من التحفظ ولكن ضمن الحدود الطبيعية. وبذلك يُظهر الجدول أن الأزمات المالية كان لها تأثير مباشر على مستوى المخصصات، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة ثم بدأت بالانخفاض مع تحسن الظروف. هذا النمط يدعم بشكل واضح فرضية البحث التي تشير إلى أن الأزمات المالية تؤدي إلى زيادة الضغط المحاسبي ورفع مستوى التحفظ في إعداد القوائم المالية.

رابعا: نتائج النماذج القياسية

الجدول رقم (5): نتائج نموذج التحفظ المحاسبي(Basu Model)

المتغير	المعامل β	الدلالة Sig
RET	0.214	0.041
DRET	-0.331	0.003
RET × DRET	0.487	0

الجدول من اعداد الباحثين

يعكس هذا الجدول نتائج نموذج Basuالمستخدم لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين العائد على السهم(RET)والعائد السلبي (DRET)والتفاعل بينهما. وتُعد معاملات النموذج ودلالاتها الإحصائية مؤشرًا مباشرًا على مدى سرعة اعتراف الشركات بالخسائر مقارنة بالأرباح، وهو جوهر مبدأ التحفظ المحاسبي. يُظهر المعامل الأول(RET)قيمة موجبة مقدارها 0.214 مع دلالة إحصائية 0.041، ما يعني أن هناك علاقة طردية بين العائد الإيجابي على السهم وصافي الربح، وأن الشركات تعكس الأرباح في قوائمها المالية بشكل طبيعي عند تحسن الأداء. هذا السلوك يمثل الجانب التقليدي من القياس المحاسبي في الظروف الاعتيادية، حيث يتم الاعتراف بالأرباح عند تحققها دون مبالغة أو تحفظ زائد. أما المتغير الثاني(DRET)، الذي يمثل العائد السلبي، فقد جاء بمعامل سالب مقداره -0.331 مع دلالة إحصائية قوية جدًا (0.003). هذا يشير إلى أن الشركات تتأثر بشكل أكبر بالعوائد السلبية مقارنة بالعوائد الإيجابية، وأن صافي الربح ينخفض بشكل واضح عند حدوث خسائر في السوق. هذا الانخفاض يعكس استجابة محاسبية حذرة، حيث تميل الشركات إلى الاعتراف بالخسائر بسرعة أكبر من الاعتراف بالأرباح، وهو سلوك يتوافق مع مبدأ التحفظ المحاسبي الذي يهدف إلى حماية مستخدمي القوائم المالية من التفاؤل المفرط. أما أهم متغير في النموذج فهو التفاعل بين العائد الإيجابي والعائد السلبي (RET × DRET)، والذي بلغ معاملُه 0.487 مع دلالة إحصائية قوية جدًا (0.000). هذا المعامل هو المؤشر الحقيقي لقياس التحفظ المحاسبي، إذ يعكس الفرق بين سرعة الاعتراف بالخسائر وسرعة الاعتراف بالأرباح. وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، دلّ ذلك على أن الشركات تعترف بالخسائر بشكل أسرع وأكثر وضوحًا من اعترافها بالأرباح. وبما أن قيمة المعامل هنا مرتفعة ودلالته الإحصائية قوية فهذا يشير إلى أن الشركات خلال فترة الأزمة كانت أكثر تحفظًا في تسجيل نتائجها المالية، وأنها اتبعت سياسات محاسبية حذرة تهدف إلى تقليل المخاطر الناتجة عن عدم اليقين الاقتصادي. وبذلك يُظهر الجدول أن الأزمات المالية دفعت الشركات إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، من خلال الاعتراف السريع بالخسائر وتقييد الأرباح، وهو ما يدعم فرضية البحث التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية وارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية.

الجدول رقم (6): نتائج نموذج الضغط المحاسبي

المتغير	B	Sig
Crisis	0.537	0.001

الجدول من اعداد الباحثين

يعكس هذا الجدول نتيجة نموذج الانحدار المستخدم لقياس أثر الأزمة المالية على مستوى الضغط المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية، ويُعد هذا المتغير (Crisis) هو المتغير المستقل الرئيس الذي يوضح مدى تأثير سنوات الأزمة مقارنة بالسنوات الأخرى. تُظهر قيمة المعاملβ البالغة 0.537أن للأزمة المالية تأثيرًا موجبًا وواضحًا على مستوى الضغط المحاسبي، أي أن دخول الشركات في فترة الأزمة يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في المخصصات والتقديرات المحاسبية التي تعتمدها الإدارة عند إعداد القوائم المالية. هذا الارتفاع في قيمة المعامل يشير إلى أن الشركات خلال سنوات الأزمة تتجه إلى تشديد سياساتها المحاسبية، سواء من خلال زيادة المخصصات، أو رفع تقديرات الخسائر المحتملة، أو تطبيق إجراءات أكثر تحفظًا في تقييم الأصول والالتزامات. أما قيمة الدلالة الإحصائية 0.001فهي قيمة منخفضة جدًا،

وتعني أن تأثير الأزمة المالية على الضغط المحاسبي معنوي بدرجة عالية، وأن احتمال حدوث هذا التأثير بالصدفة ضعيف للغاية. وبذلك يمكن القول إن العلاقة بين الأزمة المالية والضغط المحاسبي ليست علاقة عابرة أو ضعيفة، بل علاقة قوية ومدعومة إحصائيًا مما يؤكد أن الأزمات المالية تُحدث بالفعل تغييرات جوهرية في السلوك المحاسبي للشركات. وبناءً على هذه النتيجة، يتضح أن الشركات العراقية خلال فترة الأزمة كانت تعمل تحت ضغوط مالية ومحاسبية كبيرة دفعتها إلى تبني سياسات أكثر تحفظًا، وزيادة مستوى الحذر في تقدير الخسائر المحتملة، وهو ما يدعم فرضية البحث التي تنص على أن الأزمات المالية تؤثر بشكل معنوي على مستوى الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية.
تم إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSSوبرنامج Excelلتحليل البيانات المالية الفعلية المستخرجة من التقارير السنوية للشركات المساهمة العراقية. وقد اعتمد التحليل على مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية التي تتناسب مع طبيعة البيانات الزمنية وطبيعة المتغيرات المدروسة، وذلك على النحو الآتي:
أولًا، تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل الاتجاهات العامة للبيانات المالية خلال فترة الدراسة، بما في ذلك تحليل تطور الأرباح، ونسب السيولة، ونسبة المخصصات إلى إجمالي الأصول، بهدف تحديد التغيرات التي أحدثتها الأزمة المالية عبر الزمن. وقد شمل التحليل حساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لرصد الفروق بين مرحلة ما قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.
ثانيًا، تم استخدام تحليل الاتجاهات الزمنية (Time Series Analysis)لتحديد نمط التغير في المؤشرات المالية، وقياس مدى تأثرها بالأزمة، وذلك من خلال مقارنة القيم عبر السنوات السبع المدروسة.
ثالثًا، تم اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بتأثير الأزمات المالية على مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu(1997)، الذي يعتمد على تحليل العلاقة بين العائد على السهم والعائد السلبي والتفاعل بينهما. وقد تم تقدير معاملات النموذج واختبار دلالتها الإحصائية باستخدام اختبارtللمعاملات وأظهرت النتائج دلالة معنوية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)مما يشير إلى زيادة التحفظ المحاسبي خلال سنوات الأزمة.
رابعًا، تم اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بتأثير الأزمات المالية على مستوى الضغط المحاسبي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث تم قياس أثر متغير الأزمة (Crisis) على نسبة المخصصات إلى إجمالي الأصول باعتبارها مؤشرًا للضغط المحاسبي. وقد أظهرت النتائج دلالة إحصائية قوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن الأزمات المالية تؤدي إلى زيادة الضغط المحاسبي ورفع تقديرات المخصصات. وبذلك فإن النتائج الإحصائية والقياسية تؤكد وجود تأثير معنوي للأزمات المالية على كل من التحفظ المحاسبي والضغط المحاسبي، وهو ما يدعم فرضيات البحث ويعزز مصداقية التحليل التطبيقي المستند إلى البيانات المالية الفعلية.

خامسا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية وزيادة تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار تأثير الأزمات المالية على مستوى التحفظ المحاسبي

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
3.615	0.351	7.846	0	0.615	99

الجدول من اعداد الباحثين

تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة Tالمحسوبة بلغت 7.846، وهي قيمة مرتفعة وتعكس وجود فرق معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي في سنوات الأزمة مقارنة بسنوات الاستقرار. كما أن مستوى الدلالة 0.000أقل بكثير من مستوى المعنوية المعتمد($\alpha \leq 0.05$) ، مما يشير إلى أن الأزمات المالية كان لها تأثير مباشر في زيادة تطبيق التحفظ المحاسبي لدى الشركات المساهمة العراقية. ويعني ذلك أن الشركات خلال سنوات الأزمة اتجهت إلى الاعتراف بالخسائر بسرعة أكبر، وزيادة تقديرات المخصصات، وتطبيق سياسات محاسبية أكثر حذرًا، وهو ما يتوافق مع طبيعة السلوك المحاسبي في بيئات تتسم بارتفاع

مستوى عدم اليقين. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية والتحفظ المحاسبي.

الفرضية الثانية: تؤثر الأزمات المالية بشكل معنوي على مستوى الضغط المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية في الشركات العراقية.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار تأثير الأزمات المالية على الضغط المحاسبي

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
4.29	0.79	12.299	0	1.29	101

الجدول من اعداد الباحثين

تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة Tبلغت 12.299، وهي قيمة عالية جدًا تدل على وجود تأثير قوي للأزمات المالية على مستوى الضغط المحاسبي. كما أن مستوى الدلالة 0.000يؤكد أن هذا التأثير معنوي عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن الشركات خلال الأزمة واجهت ضغوطًا محاسبية واضحة تمثلت في:

- زيادة المخصصات
- تعديل التقديرات المحاسبية
- إعادة تقييم الأصول بشكل أكثر تحفظًا
- رفع مستوى الحذر في إعداد القوائم المالية

وتدل هذه النتائج على أن الشركات العراقية تستجيب للأزمات المالية بزيادة الضغط المحاسبي، وهو ما يعزز مصداقية التحليل التطبيقي المستند إلى البيانات المالية. وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن الأزمات المالية تؤثر بشكل معنوي على مستوى الضغط المحاسبي المستخدم في القوائم المالية.

الجدول رقم (9) – مؤشرات الضغط المحاسبي خلال فترة الأزمة

ت	المؤشر المالي المرتبط بالضغط المحاسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	نسبة الزيادة في المخصصات خلال سنوات الأزمة	4.15	0.82	83.80%
2	حجم التغير في تقديرات الهبوط في قيمة الأصول	4.12	0.77	82.50%
3	مستوى التشدد في الاعتراف بالخسائر المحتملة	4.09	0.77	81.90%
4	درجة الاعتماد على التقديرات المحاسبية في ظل الأزمة	4.05	0.79	81.00%
5	حجم التعديلات المحاسبية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية	4.04	0.94	80.80%
6	مستوى مراجعة البيانات المالية خلال الأزمة	4.03	0.93	80.60%
7	المتوسط العام لمؤشرات الضغط المحاسبي	4.08	0.82	81.70%

الجدول من اعداد الباحثين

تُظهر نتائج الجدول أن الأزمات المالية أدت إلى ارتفاع واضح في مؤشرات الضغط المحاسبي داخل الشركات المساهمة العراقية، حيث تجاوزت جميع المتوسطات الحسابية مستوى 4 من أصل 5، وهو ما يعكس زيادة ملحوظة في التشدد المحاسبي خلال فترة الأزمة. فقد سجلت نسبة الزيادة في المخصصات أعلى قيمة (83.8%)، مما يشير إلى أن الشركات لجأت إلى تعزيز مخصصاتها بشكل كبير لمواجهة المخاطر المتزايدة وعدم اليقين الاقتصادي. كما يوضح الجدول أن تقديرات الهبوط في قيمة الأصول شهدت ارتفاعًا ملحوظًا (82.5%)، وهو ما يعكس إعادة تقييم الأصول بطريقة أكثر تحفظًا خلال الأزمة. ويظهر كذلك أن مستوى التشدد في الاعتراف بالخسائر المحتملة بلغ نسبة مرتفعة (81.9%)، مما يدل على أن الشركات أصبحت أكثر حذرًا في تسجيل نتائجها المالية، وفضلت الاعتراف بالخسائر فورًا بدلًا من تأجيلها. وتشير النتائج أيضًا إلى أن الاعتماد على التقديرات المحاسبية ارتفع بشكل واضح (81%)، وهو ما يتوافق مع طبيعة الأزمات التي تتطلب تقديرات أكثر دقة وحذرًا. كما أن حجم التعديلات المحاسبية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية بلغ نسبة 80.8% مما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية المتغيرة على السياسات المحاسبية المتبعة. أما مستوى مراجعة البيانات المالية فقد سجل نسبة 80.6%، وهو مؤشر على أن الشركات كثّفت عمليات التدقيق والمراجعة خلال الأزمة لضمان دقة المعلومات المالية وموثوقيتها. ويُظهر المتوسط العام لمؤشرات الضغط المحاسبي (81.7%) أن الأزمات المالية كان لها تأثير قوي ومباشر على السلوك المحاسبي للشركات، حيث دفعتها إلى تبني سياسات أكثر تحفظًا وتشددًا بهدف حماية مراكزها المالية وتعزيز قدرتها على الاستمرار في ظل بيئة تتسم بارتفاع المخاطر وعدم اليقين.

سادساً: مؤشرات قياس الأزمات المالية [السلامة المالية – الإنذار المبكر – الاستقرار المالي]

على الرغم من أن البحث ركّز على المؤشرات المحاسبية الداخلية للشركات، إلا أن من المفيد الإشارة إلى أن قياس الأزمات المالية يمكن أن يُعزز من خلال استخدام مؤشرات كلية مثل:

- مؤشرات السلامة المالية:وتشمل نسب كفاية رأس المال، جودة الأصول، والسيولة المصرفية، وهي مؤشرات تُستخدم لتقييم مدى قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات.
- مؤشرات الإنذار المبكر: مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي، وتغيرات أسعار الفائدة، وتدفقات رأس المال، والتي تساعد في التنبؤ بحدوث أزمة مالية قبل وقوعها.
- مؤشرات الاستقرار المالي الكلي: وهي مؤشرات مركبة تجمع بين أداء القطاع المصرفي، وسوق الأوراق المالية، والاقتصاد الكلي، وتُستخدم لتقييم مدى استقرار النظام المالي ككل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. أظهرت البيانات المالية أن الأزمات المالية تؤدي إلى ارتفاع واضح في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث تلجأ الشركات إلى الاعتراف بالخسائر المحتملة بسرعة أكبر، وزيادة المخصصات، وتقييم الأصول بطريقة أكثر حذرًا مقارنة بسنوات الاستقرار.
2. ارتفع مستوى الضغط المحاسبي خلال سنوات الأزمة بشكل ملحوظ، وهو ما ظهر في زيادة التعديلات المحاسبية، وتكثيف عمليات المراجعة، والاعتماد المتزايد على التقديرات المحاسبية، مما يعكس استجابة الشركات لحالة عدم اليقين الاقتصادي.
3. تراجعت المؤشرات المالية الأساسية مثل الأرباح والسيولة خلال فترة الأزمة، بينما ارتفعت نسبة المخصصات إلى إجمالي الأصول، وهو ما يؤكد أن الشركات واجهت ضغوطًا مالية دفعتها إلى تبني سياسات محاسبية أكثر تحفظًا.
4. أثبتت النماذج القياسية وجود علاقة معنوية قوية بين الأزمات المالية والتحفظ المحاسبي، حيث أظهر نموذجBasuارتفاعًا في معامل التفاعل بين العائد السلبي وصافي الربح، مما يدل على زيادة سرعة الاعتراف بالخسائر خلال الأزمة.
5. أثبت نموذج الانحدار أن الأزمات المالية تؤثر بشكل مباشر في مستوى الضغط المحاسبي، إذ كانت قيمة معامل الأزمة معنوية ومرتفعة، مما يشير إلى أن الشركات تتجه إلى تشديد سياساتها المحاسبية كلما ازدادت حدة الأزمة الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة قيام الشركات بتطوير سياسات محاسبية مرنة تسمح بالتعامل مع الأزمات المالية دون الإضرار بجودة المعلومات المالية، مع الحفاظ على مستوى مناسب من التحفظ المحاسبي.
2. تعزيز دور لجان المراجعة الداخلية والخارجية خلال فترات الأزمات، لضمان دقة التقديرات المحاسبية، ومراجعة المخصصات، وتقييم الأصول بطريقة موضوعية تقلل من مخاطر التلاعب أو التقديرات غير الواقعية.
3. تطوير أنظمة الإنذار المبكر داخل الشركات لرصد المؤشرات المالية التي تتأثر بالأزمات، مثل السيولة والمخصصات، بهدف اتخاذ قرارات محاسبية استباقية تقلل من حدة الضغط المحاسبي.
4. دعوة الجهات الرقابية في العراق إلى تحديث التشريعات المحاسبية بما يتناسب مع طبيعة الأزمات المالية، وتوفير إرشادات واضحة للشركات حول كيفية تطبيق التحفظ المحاسبي والضغط المحاسبي بطريقة متوازنة.
5. تشجيع الشركات على الإفصاح الشفاف عن آثار الأزمات المالية على نتائجها المالية وسياساتها المحاسبية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويقلل من مخاطر عدم التأكد، ويُسهم في تحسين كفاءة سوق

العراق للأوراق المالية.

Reference المصادر

1. Jappar, M. S., & Abuzabiba, A. K. (2025). K & Obaid. A. A. The Impact of Cybersecurity on Improving The Quality of Accounting Information American Journal of Economics and Business Management, 8(7), 3585-3611.
2. Abuzabiba, A. K., Al-Nasrawi, Z. Q. J., & Al-Nasrawi, K. Q. J. (2024). The role of artificial intelligence in improving the efficiency and quality of investment projects. The American Journal of Management and Economics Innovations, 6(01), 54-74.
3. Zabiba, A. K. K. A., Hussein, H. A., Samawi, K. M., Khadhim, H. T., & Almarah, A. A. (2024). Environmental accounting and its impact on companies and communities. Alkut University College Journal,2024(Special issue for research papers of the Seventh Scientific Conference on Administrative and E July 2-3, 2024, held at Alkut University College under the slogan "Sustainable Development and Digital Transformation in the Service of the Iraqi Economy"), 347-354.
4. Canavire-Bacarreza, G., Evia Salas, P., & Martinez-Vazquez, J. (2025). The effect of crises on fiscal and political re-centralization. Public Finance Review, 53(2), 169-199.
5. Chen, J., Wu, W., & Nguea, S. M. (2025). Combining the effects of industrialization and oil prices on CO2 emissions: What role do renewable energy, urbanization and financial crisis play?. Sustainable Development, 33(2), 2780-2796.
6. Ko, J., Leung, C. K., & Chen, X. (2025). Economic crises and happiness: Empirical insights from 134 countries (2008–2019). Development and Sustainability in Economics and Finance, 6, 100040.
7. Maiyo, R., Cheboi, J., & Limo, P. (2025). Accounting Conservatism as a Protective Mechanism: Exploring Its Impact on the Relationship Between Financial Decisions and Likelihood of Financial Distress among Listed Firms in Kenya. SEISENSE Journal of Management, 8(1), 36-58.
8. Quoc, H. N., Le Quoc, D., & Van, H. N. (2025). Assessing digital financial inclusion and financial crises: The role of financial development in shielding against shocks. Heliyon, 11(1).
9. Wang,R.(2024).RETRACTEDARTICLE:SafeguardingEnterprise Prosperity:An In-depth Analysis of Financial Management Strategies. *Journal of the Knowledge Economy*, *15*(4), 17676-17704.
10. Eriotis, N. (2024). The historical view of banking system in greece during the financial crisis. *Journal of Ecohumanism*, *3*(8), 10-62754.
11. Eichholz, J., Hoffmann, N., & Schwering, A.(2024).The role of risk management orientation and the planning function of budgeting in enhancing organizational resilience and its effect on competitive advantages during times of crises. *Journal of Management Control*, *35*(1), 17-58.
12. Sun, Y., Li, J., Lu, M., & Guo, Z. (2024). Study of the impact of the big data era on accounting and auditing. arXiv preprint arXiv:2403.07180.
13. Foda, S. A. M. (2016). The impact of financial and political crises on the relationship between accounting conservatism and the value relevance of accounting information (Master's thesis, Cairo University).
14. Bouhla, H. (2017). The relationship between financial crises and accounting: An analytical study. Journal of Accounting Research, Algeria.
15. Jameel, R. H., & Elhagan, A. M. (2023). The impact of accounting standards convergence on the relationship between peer pressure and accounting fraud. Journal of Financial and Accounting Studies, Egypt.
16. Azzam, W. H. (2024). The impact of applying governance mechanisms on the quality of accounting disclosure: A field study in Iraq. Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad.
17. Hatim, A. S. (2024). The effect of disclosure of fair value and liquidity risks under IFRS 7 on the quality of financial reporting. Journal of Accounting and Finance, Iraq.
18. Arab Accountants Network. (2021). The impact of financial and political crises on the relationship between accounting conservatism and the value relevance of accounting information. Retrieved from https://www.acc4arab.com